وزراء أقل ومحافظون أقوى وحزب أنشط !

وزراء أقل ومحافظون أقوى وحزب أنشط !

أنيس منصور

رأى أحد النقاد الكاتب الفرنسى العظيم فيكتور هيجو ، فقال : إنه من كثرة النظر إلى داخله ، انقلبت عيناه فلم يعد يرى شيئا ! . .

ونحن من كثرة النظر إلى خارجنا ، لم نعد نرى لاخارجنا ولا داخلنا . . إنه العمى إلا قليلا ! . .

فقد استغرقتنا المشاكل الخارجية : إسرائيل والاحتلال والقضية الفلسطينية . .

ولكن إسرائيل ليست مشكلة خارجية . إنها مشكلة أفسدت علينا حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية . . ولذلك كان حل هذه المشكلة المعقدة علاجا لكثير مما تعانيه مصر والأمة العربية . أو ما تعانيه مصر وحدها . .

وما تشارك به الدول العربية كلها فهو أدنى بلاغى . فلا تزال بعض الدول العربية فى مواجهتها لإسرائيل ، تستخدم نفس أسلوب الشعراء القدامى مثل جرير والفرزدق . ورغم تطور الأسلحة الخطيرة فى العالم ، فإن العرب ما يزالون يستعيدون الشعر القديم من غروب الشمس إلى شروقها . ومازالوا يختلفون على معانى المفردات المستخدمة فى محاربة إسرائيل . ومعنى ذلك أنهم قرروا التفرج على مصر ، وما الذى سوف تفعله ، دون أن يرضيهم ما تفعله مصر ، ودون أن يكون لديهم بديل يتقدمون به .

ومنذ أيام استعار برزنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى هذه المعانى وهو يتحدث عن دور أوروبا فى مواجهة أزمة إيران والعدوان على أفغانستان ، فاتهم الأوروبيين بأنهم يتفرجون ولا يساهمون بشىء ! . .

وعلى الرغم من أننا حققنا جانبا من السلام مع إسرائيل ، فإن الجلاء عن سيناء ليس هو القضية . إنما القضية أن تكون للشعب الفلسطينى دولة مستقلة ذات سيادة ، كما أصبحت لإسرائيل دولة - هذا العام أو هذا القرن .

وإذا جاء يوم ٢٦ مايو دون أن نصل إلى شىء مما نريد ، فليس هناك ما نخفيه . فقد تعثرت المفاوضات قبل ذلك ، وجمع وزير خارجية مصر أوراقه ، وعاد من القدس ، وجمع الرئيس السادات أوراقه ، وكاد يعود من كامب دافيد . ومن الممكن أن يعود د . مصطفى خليل أو إسحاق شامير من الجيزة أو هرتسيليا . ولكنها لن تكون نهاية العالم . وكل شىء يدل الآن على أن هذا هو ما سوف يحدث ! . .

ولم تتضاءل أعباء الناس فى مصر بعد .

فأثناء الانسحاب الإسرائيلى من مصر ، وأثناء ارتفاع أعلامنا ، ارتفعت أيضا أسعار الطعام فى مصر . فالرغيف قد ظهر متنكرا فى أحجام وأشكال وألوان وأوزان مختلفة . ثم اختفى . ليظهر فى « زريبة » البهائم ، بالنيابة عن العلف الذى اختفى أيضا . ويظهر البسكويت والكعك ، ويرتفع السكر واللبن والسمن . .

وترفع الدول العربية سعر البترول . وتتكدس أموالها فى بنوك يهود أوروبا وأمريكا . وبارتفاع سعر البترول ، ترتفع كل الصناعات الأخرى التى تعتمد على طاقة البترول . وبذلك تكون الدول العربية التى أمسكت يدها عن دعم مصر فى تحريرها للأرض العربية ، قد رفعت عليها أسعار كل المنتجات العالمية والمحلية مثل الزبادى والأدوات الصحية ، وأجور الحرفيين . .

ولأن السلام لم يتحقق بعد ، فمازلنا ننفق ألوف الملايين على الأسلحة المتطورة ؛ دفاعا عن أنفسنا ، واستعدادا لمواجهة ما سوف تأتى به رياح الغدر أو العمالة من ليبيا أو الخليج أو جنوب وشرق السودان .

ومع سياسة الباب الاقتصادى المفتوح لرءوس الأموال المصرية والأجنبية ، امتلأت الأيدى بالفلوس ، وزاد الإقبال على كل شىء ، فارتفعت الأسعار . وكان لابد أن تأخذ الدولة نصيبا من أرباح الناس . وهذا واجب . ولكن الدولة لا تعرف - حتى الآن - ما الذى تكسبه الرأسمالية الوطنية ولا السماسرة والوكلاء والمكاتب الاستشارية أو الأطباء والمهندسون والحلاقون والترزية . . ولا « طبقة » الحرفيين . .

ولذلك لجأت الدولة إلى العدل الذى هو أقرب إلى الظلم . فامتدت يدها إلى مرتبات الموظفين . فأخذت الدولة ما لا تستحق من خزائن المؤسسات والهيئات . قبل أن تمتد يد الموظف إلى مرتبه الشهرى . فالذى تعرفه الدولة هو الذى تعاقبه . أما الذين لا تعرفهم من الأغنياء والشطار . فلا تشاركهم فى شىء . وأصبح الموظفون كاللصوص الفاشلين — فاللص الفاشل هو الذى يقع فى يدى البوليس . أما اللصوص الأذكياء فلا أحد يعرفهم . فالدولة تعامل المواطنين الشرفاء . كما لو كانوا لصوصا خائبين ! . وأصبح هؤلاء اللصوص الخائبون هم الذين يساهمون فى تحقيق كل الخدمات التى لا يستفيدون منها . ويستفيد منها الذين لا يدفعون الضرائب ! . .

والدولة فى هذا الموقف المؤسف تبعث على الضحك أيضا . . وهى فى ذلك تشبه رجلا ظهر على المسرح مخمورا . يبحث عن مفتاح شقته الذى ضاع منه . . وظل ينظر فى الأرض حتى دنا من أحد أعمدة النور . فاقترب منه واحد من رجال الأمن . وسأله : عن أى شىء تبحث ؟ فقال المخمور : عن المفتاح . فسأله الشرطى إن كان المفتاح قد ضاع منه فى هذا المكان . فأجاب الرجل : بل ضاع منى فى أول الشارع . واندهش الشرطى ليسأله : ولكن لماذا تبحث عنه هنا ؟

فقال المخمور : لأن هذا هو المكان الوحيد الذى فيه نور ! . .

ونحن الموظفين ضحية للضرائب لأننا فى النور — أى معروف ما الذى نقبضه !

ثم أصبح الضيق عاما . ومن مظاهر الضيق إحساسنا بأننا كثيرون جدا . وأن بلادنا مكدسة بالسكان . والحقيقة أننا لسنا كذلك . فمصر تتسع لمائة مليون نسمة . ولكن توزيع السكان سيىء . تماما كما يسكن عشرة أفراد فى شقة بها خمس غرف . فيتركون أربع غرف ويتكدسون فى واحدة — فلا يمكن أن توصف هذه الشقة بأنها ضيقة على من فيها . إنما سكانها هم الذين احتشروا فى غرفة واحدة ! . .

وهناك أخطاء وقعنا فيها عند دراسة طبيعة المشاكل وحجمها . وأخطاء أخرى فى تشخيصها . وبالتالى فى علاجها . .

وتمكن الإشارة فقط إلى بعض قنوات « صنع القرار » . . قرار التشخيص والعلاج بعد ذلك . .

من بين هذه الأخطاء : المركزية المطلقة . فعلى الرغم من أننا تواصينا بالثورة على الإدارة الفرعونية القديمة . فإننا لم نذهب إلى أبعد من ذلك . فما يزال الوزير أو الوزارة . قمة الجهاز التنفيذى . سيفا على رقاب العباد . فقد عادت القاهرة . وسحبت سرا ما أعلنت أنها قد أعطته للمحافظ ليكون سيد الإقليم . أو رئيس جمهورية الإقليم . ولا يزال الساعى الواقف أمام باب المحافظ . إحدى مشكلات السيد الوزير فى القاهرة . . ومعنى ذلك أن الوزير فى القاهرة يجلس تحت أكوام من المشاكل الصغيرة التى تخنقه وتشل يديه . . وإذا كان الوزير هو قمة الجهاز التنفيذى . فإن التاج الذى وضعناه على رأسه ليس من الذهب . إنما له لون الذهب . ووزن الرصاص . ووخز الإبر . .

ولم يعد الوزير ولا الوزارة شيئا كبيرا . . لا ماديا ولا أدبيا . وإن كانت منصبا براقا يشبه الصحة . تاج على رءوس الأصحاء لا يعرفه إلا المرضى . . أى لا يعرفه إلا الذين ليسوا وزراء أو لم يعودوا وزراء ولا يمكن أن ينجحوا فى قضاء شىء دون الرجوع إلى الوزير . وهذه هى مشكلة المشاكل فى مصر . لابد من الوزير ليحل مشكلة الخفير والساعى . وليعاقب أصغر الموظفين وأتعس المهملين ! . .

فلا الوزير قادر على أن يكون وزيرا . ولا المحافظ قادر على أن تكون له سلطات رئيس الجمهورية !

وزراء أقل ومحافظون أقوى وحزب أنشط !

وفى العريش توعد الرئيس السادات ووعد بانقلاب هادىء يوم ١٤ مايو

فأين الخطأ ؟ . .

الخطأ هو أن كل الخيوط الإدارية ما تزال فى يد الوزير . وأنه هو الآمر الناهى — هذا إذا اتسع وقته بعد الفراغ من اللجان والزيارات وجلسات مجلس الشعب . والمحاضرات فى الجامعة . والاستشارات لعشرات الهيئات والكليات والبنوك . .

ولذلك يجب أن نعيد تحديد مهمة الوزير . ومهمة الوزير فلسفية فقط . أى أن مهمته هى وضع « السياسة العامة » — دون انشغال بالتفاصيل . وهذه السياسة العامة تتولى المحافظات تطبيقها . وفى أمريكا وأوروبا نجد أن عدد الوزراء أقل . . ومن الممكن أن يتولى التربية والتعليم والتعليم الجامعى والشباب والصحة وزير واحد . . ومن الممكن أن يتولى الطاقة والكهرباء والبترول والبيئة والصناعة وزير واحد . . الخ .

ولذلك فسوف ينقص عدد الوزراء . ويندمج الكثير من الوزارات . .

وفى العام الماضى كنت فى واشنطون . وتابعت الحملات الانتخابية للمحافظين . وظهر على التليفزيون أحد المحافظين الذى رشح نفسه من جديد . يرد على أسئلة المواطنين . وكان السؤال عن أزمة الإسكان والمدارس والمستشفيات . وكان الهجوم عنيفا . ولكن المرشح جاء رده موجزا مقنعا : أنا أتمنى أن يكون لكل مواطن قصر . وأن يكون لكل تلميذ مدرسة . ولكل مريض مستشفى . لولا أنى لست مسئولا عن كل ذلك . . إن هذه مشاكل قومية . . ومادامت مشاكل قومية فالحكومة المركزية هى المسئولة وحدها . أنا فقط مسئول عن تطبيق الخطة فى حدود الميزانية التى وافقت عليها الدولة . فأنا فقط أحاسب على الإهمال والتراخى فى التطبيق ! . .

هذا بالضبط هو ما يجب أن يكون فى مصر . .

وبهذا وحده ترفع المعاناة عن الوزير . وترفع المعاناة البيروقراطية عن الشعب كله . عندما تعطى للمحافظ والمجالس الشعبية والتنفيذية التى تعاونه . القدرة على أن تتحرك . وعلى أن تحاسب المحافظ . وعلى أن تطرح الثقة به . وأن تسحبه من مقعده وتأتى بغيره . .

فليس من المعقول أن يعرف الوزير فى القاهرة . ما الذى يجرى فى كل المحافظات المختلفة الظروف والإمكانيات المادية . ولكن المحافظين يعرفون ذلك . ولابد أن نلقى الأعباء التطبيقية على المحافظين . وفى هذه الحالة يكون المحافظ مسئولا لأنه حر . ويكون قويا لأنه قادر على اتخاذ القرار . ولا تكون قوته مطلقة لأن هناك من يحاسبه من ممثلى الشعب . .

وبدون الشعب بتنظيماته المختلفة ، يصعب أن تحقق الدولة شيئاً . أى لابد من أن يكون الشعب صاحب المصلحة ، طرفا أساسيا فى كل قرار . وفى كل تطبيق لهذا القرار أو تحايل عليه . .

أى لابد أن يكون للحزب دور . . أو يكون له « الدور » الإيجابى . وهذه عبارة يكرهها الناس . والناس يكرهونها لأنهم يفتقدون هذا الدور . ومعنى ذلك أن الحزب غائب عن الناس . وأن هذا الغياب قد طال . وإذا كان الحزب حاضرا على شكل اجتماعات ولقاءات ، فليس هذا حضورا . إنما الحضور هو أن يكون وسط المشاكل والمعاناة ، يشرحها ويبحث عن الوسائل لحلها . . ولكن هذه الاجتماعات تذكر الناس فقط بغياب الحزب أو غيبوبته . . تماما كما يغيب موظف عن عمله ، ثم يمر على زملائه كل يوم ، ولا يجلس إلى مكتبه . . إنه يذكرهم فقط بأنه لا يعمل ! . .

ولو كان الحزب حاضرا لانحلت مشاكل كثيرة . . ويكفى أن نستعيد صور مندوبى الحزب فى مجلس الشعب يوم نوقشت قضايا الإسكان والضرائب – كانت المقاعد الخالية أكثر حضورا . .

ويوم نوقش قانون العيب . . ومن قبله نوقشت الميزانية ، كان الحزب حاضرا ، وكان حضوره مفيدا ومثاليا ! . .

فهل « انتفاضة » ١٨ و ١٩ جاءت بسبب غياب الحزب ؟ هل لو كان للحزب حضور ما انتفض هؤلاء الصغار ينهبون ويسرقون ويحرقون ؟ . .

أما الذى حدث قبل ذلك فهو أن « المجموعة الاقتصادية » قد قررت رفع أسعار بعض السلع الضرورية . إنه قرار الخبراء . لا لوم عليهم . ولا شك فى إخلاصهم . ولكن هؤلاء الخبراء عندما ظهروا على شاشة التليفزيون كان ظهورهم أقرب إلى الاختفاء . . فقد سمعهم الناس . ولأنهم لم يفهموهم . فكأنهم لم يروهم . . إنهم مثل مجموعة من الأطباء التفوا حول جسم مريض . وراحوا يتكلمون بالانجليزية واللاتينية يشخصون المرض ويقررون العلاج . ولكن لا المريض ولا أهل المريض قد فهموا شيئا مما يقولون . فمن الذى كان من الواجب أن يشرح ذلك للناس ؟ إنه الحزب الذى يضع أصابعه على عذاب الجماهير ، فهو لذلك يعرف ما ينفع وما يوجع الناس . أما الذى حدث فهو أن الحزب قد فوجىء بهذه القرارات . وفوجىء الناس أيضا . فكانت فرصة استغلها نفس اللصوص الذين عندما أظلمت مدينة نيويورك نهبوا المحلات والبيوت والسيارات ! . .

ولايزال الحزب قادراً على مقاطعة الجزارين شهراً وشهرين ، حتى ينخفض سعر اللحم . .

ولايزال قادراً على تأديب الخبازين . .

وأذكر أنى كنت فى لندن يوم أخذت كل أجهزة الإعلام تناقش قرار حكومة العمال برفع أسعار السكر والبيرة والبن . وظهر على التليفزيون وزراء وخبراء وسيدات بيوت وتجار . ومضت هذه المناقشات أياما عديدة . قبل أن يجتمع مجلس العموم البريطانى ليناقش رفع الأسعار . وكان الوزراء يفسرون ضرورة رفع أسعار السكر بأن الحرب مشتعلة فى أواسط أفريقيا ، فأتلفت مئات الألوف من أفدنة القصب . . وكذلك أفسدت القهوة والكاكاو . . وأن رفع الأسعار ضرورة تحتمها الظروف الدولية . . وكذلك أسعار البيرة . .

وانعقد مجلس العموم بعد ذلك بأيام . واتخذت الحكومة القرار الذى هيأت الناس لقبوله ! . .

والذين ظهروا فى التليفزيون كانوا يبدون أسفهم على ارتفاع الأسعار . ويقولون : وماذا سنفعل ؟ . . سنعدل ميزانيتنا . وسوف نختصر بعض الضروريات ! . .

والشىء الذى يبعث على الاحترام هو أن أحدا من البريطانيين لم يهجم على المحلات يشترى السكر والبن والبيرة ليخزنها فى البيت ! . .

هذا هى الحزبية . . وهذا هو البرلمان . وهذه هى أجهزة الإعلام . وهذه هى الثقة المطلقة فى صحة القرارات وعدالتها ! . .

ونحن قد جربنا . وسوف نجرب أن يقف إنسان فى الأتوبيس ويقول : لم أجد عود كبريت عند بائع السجائر . . اختفى الكبريت ! . .

ونحن نعرف ما الذى سيفعله الناس فورا . سيتركون الأتوبيس عند أول محطة . ويشترون مالا يحتاجون إليه من الكبريت . وفجأة يختفى الكبريت . ويظهر اللصوص يبيعونه بأسعار مرتفعة . ويرتفع سعر الكبريت بلا سبب حقيقى . ثم يعود الكبريت ليغمر الأسواق . دون أن ينتبه أحد إلى حقيقة ما حدث .

ولكن لدى الناس « خوفا جاهزا » من اختفاء أية سلعة وارتفاع سعرها . فما الذى خلق هذا الخوف ؟ . . وما الذى جعل هذا الخوف غريزيا مرضيا هكذا ؟ . .

هذه هى القضية . وفى هذه القضية وفهمها وشرحها وعلاجها ، يجب أن يتنافس الساسة والمفكرون والعلماء . .

وهناك مشاعر زائفة كثيرة استقرت فى نفوس الناس على أنها حقائق ، وعلى أنها طبيعية ، لأن أحدا لم يتوله بالبحث تمهيدا للقضاء عليها ! . .

مثلا ، مادمت أتحدث عن المركزية التنفيذية وعن الغياب الحزبى وعدم الانضباط البرلمانى ، فما هو تفسيرنا للسلبية الثقافية والإعلامية فى علاج قضايا الشباب – الشباب مثلا واحداً هاما . .

ولا أقول « مشاكل » الشباب . فليس الشباب وحدهم المشكلة . . . فالرغيف والشقة والمقعد فى الأتوبيس والمدرسة والسرير فى المستشفى ، كلها مشاكل . .

ومن بين التشخيصات الخاطئة أننا فى كل مرة نتحدث عن الشباب نقول مشاكل الشباب . . أو الشباب المشكلة . .

يقال مثلا : إن الشباب متعصبون متشددون . أى متمسكون بدينهم . . ولا أجد فى ذلك عيبا . فقد كنا جميعا شبانا ، وكان من مظاهر نمو الشخصية أن يضخم الإنسان كل شئ يخصه هو ، وأن يرى نفسه قادرا على كل شئ ، ومستحقا لكل شئ . . وأنه وحده على صواب ، وأن الآخرين جميعا على خطأ . والآخرون فى رأيه هم : الأكبر سنا ، ابتداء من الأب فالمدرس فالحاكم فرجال الدين فالأغنياء . .

وبعض الشبان يطلقون لحاهم . وبعض الفتيات يخفين وجوههن وأيديهن وعيونهن ، ولا أرى أن إطلاق اللحية خطأ . فكثير من المؤمنين والملحدين يفعلون ذلك . واخفاء الفتيات لوجوههن حق لهن . ولا أرى فى ذلك اعتداء على أحد من الناس . فكل إنسان حر فى نفسه وفى جسمه . مادام لا يعتدى على حريات الآخرين . .

ثم إن هؤلاء الشباب يلتقون معا فى كلياتهم ومعاملهم . والالتقاء معا يجعلهم أشجع وأقوى . فالإنسان يزداد قوة وصلابة وعنادا واعتزازا إذا كان بين كثيرين مثله . وهذا طبيعى . .

فإذا كان الذى يفعله ، أو يمتنع عن فعله ، هؤلاء الشبان ، خطأ ، فما هو الصواب ؟ ومن الذى يقول لهم ذلك ؟ وكيف ؟ . . وأين ؟ . .

لقد أضحكنى وأفزعنى أن ظهر أحد الأساتذة فى التليفزيون ، يقول إن « علاج » هؤلاء الشبان هو أن نفتح لهم الساحات الشعبية ليلعبوا ! . .

إذن فهو يرى أن كل ما لدى هؤلاء الشبان : طاقة مختزنة لا يعرفون أين يوجهونها . فإذا لعبوا تعبوا . وإذا تعبوا ناموا . وإذا ناموا نامت مشاكلهم أيضا . ولا أعرف إن كان هذا الأستاذ الجامعى يرى أن يترك هؤلاء الشبان المدرجات والمعامل ، وينطلقوا فى الميادين العامة يلعبون الكرة ، وعلى ذلك فلامعنى للدراسة والبحث والعلم والدين . هل يرى الأستاذ الفاضل أن هؤلاء الشبان أجساد وعضلات ووظائف وغرائز ، وأن المطلوب هو أن نهد حيلهم ، حتى لايهدوا نحيل الجامعات والمجتمع المصرى ؟ . .

من المؤكد أنه رجل مخلص فى دعواه . ولكنه خاطئ أيضا . إنه يصف دواء صحيح التركيب ، ولكن لمرض آخر . تماما كالطبيب الذى يطلب إليك أن تشترى قطرة لعلاج أوجاع المصارين ، فالقطرة دواء صحيح ، ولكنها لا تناسب هذا المرض ! . .

فمن هو – إذن – الذى يقترب من الشباب ويفهم ويناقش ويحاور ويقنع ويعالج ؟ . .

وقبل أن يقدم أى إنسان على شئ من ذلك ، فإنى أدعوه لكى يتأمل هذه الصورة العادية جدا . ليقف عند بداية كوبرى الجامعة فى القاهرة . وليملأ عينيه من الشباب الذين أمامه . . اثنين اثنين . . واحد أطال لحيته ، وواحدة أخفت وجهها وعينيها وذراعيها وقدميها . . الصورة عادية . ولكن هل تعرف من أين جاء هذان الشابان ؟ هل تعرف كيف هى أسرة كل منهما ؟ هل تعرف إن كانا قد ذهبا إلى الجامعة مشيا على الأقدام ؟ وكم قرشا فى جيب كل منهما ؟ وكم قرشا سوف يقبض عندما يتخرج ؟ وأين يسكن إذا قرر الزواج المبكر ؟

ثم لا ننس أن هذين الشابين يمران يوميا على العمارات الفخمة ، وتقول لهما الصحف إن الشقة تباع بمائة ألف جنيه أو بربع مليون جنيه ! وطبيعى أن يتساءل الواحد منهما : من الذى يشتريها ؟ . . وكيف جمع هذه الأموال ؟ وكم دفع ضرائب للدولة ؟ وما الذى سوف يقدران عليه إذا كبرا ؟ . . وإذا كان الشابان سوف تدفعهما الاستقامة والدين إلى أن يتزوجا مبكرا ، وأن يرعيا الله ، فهل تؤدى الفضيلة والأمانة إلى أن يكون الإنسان صاحبا لمثل هذه الشقق . . أو أن هذه الشقق للذين يسرقون الشعب ، والذين لا يرعون الله فى شئ ؟ فهل الفضيلة والدين والاستقامة عقوبة يستحقها الإنسان من المجتمع والجامعة والدولة ؟

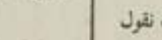

هذه مشاكل كثيرة ، فهل نختار واحدة منها لنحلها ؟ . . من الصعب أن يكون لنا هذا الاختيار . إنما يجب أن نتناولها معا . فاختيار بعض المشاكل وتفضيل بعضها على بعض ترف لا نقدر عليه . لأن المعاناة ظاهرة ، والتعب عام . والعلاج يجب أن يكون شاملا : الحكومة ومجلس الشعب والحزب وكل أجهزة الإعلام والعلماء والباحثون ورجال الدين . .

وليس بالكلام . فلو كان الكلام علاجا ، لابتلع المرضى « روشتات » الأطباء ، ولم يتوجهوا إلى الصيدليات ! . .

إن التاريخ يروى لنا قصة التقت فيها المأساة والمهزلة معا ، عندما راح الامبراطور الحبشى منليك الثانى يتلوى من الألم . وكان ألم الموت . فقد اعتاد جلالته كلما توجع أن يبتلع بعض صفحات من الكتاب المقدس . .

وفى آخر أيامه قرر أن يضاعف العلاج ، فابتلع « سفر الملوك » من الكتاب المقدس ، ومات مختنقا سنة ١٩١٣ ! . .

ولن تستطيع أن تعاقب الوزراء والعلماء بأن تجعلهم يبتلعون قراراتهم وأبحاثهم عن أزمة الشباب فى مصر . .

إن بابا روما فى سنة ١٣٧٠ ، أرسل وفدا من رجاله يحملون قرارا بطرد الأسقف فسكونتى من الكنيسة ، وكان القرار مكتوبا على جلد الغزال . وعندما ذهب الوفد إلى الأسقف المطرود ، حبسهم وأرغمهم على أن يأكلوا القرار البابوى – عقابا لهم وإهانة للبابا . ولكن هذا العقاب لم يرفع عنه غضب الكنيسة وطردها له بعد ذلك ، انما فقط أراد الأسقف المطرود أن يعبر عن غضبه وغيظه . . وظلت خطيئته قائمة ! . .

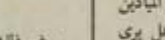

وغير ذلك من المشاكل بيننا وعندنا كثيرة جدا – ولسنا بدعا فى العالم كله . فلا يوجد مجتمع بلا مشاكل . . حتى مجتمعات البترول الغنية جدًا لها قضية ولها مشاكل . هى كيف تنفق المال الزائد عن حاجتها . .

ولكن المجتمعات « السوية » هى التى لها مشاكل . والمشاكل متشابكة ، ويضغط بعضها على بعض . فتتعقد . وتكبر العقد . وتتفجر . وتحتاج إلى حل معا . .

وبغير الشعب ، وفهمه لمشاكله واقتناعه بضرورة حلها ، فلا علاج ولا حل . .

ولذلك يجب أن نتجه معا ، من القاعدة إلى قمة الأجهزة الحكومية والشعبية ، إلى « تدعيم » مسيرة التحرير والبناء . . تحرير الإنسان من الجوع والقلق ، بعد تحررنا جميعا من الخوف ، وتحررنا من الاحتلال . . .

وليس هذا سهلا ، وليس ذلك مقصورا على رجل واحد ، أو على وزير واحد ، أو مجلس الشعب دون الحزب ، أو الحزب دون الشعب ، بعيدا عن القلم والميكروفون والشاشة والمسجد والكنيسة !

والمطلوب هو أن يكون التغيير جذرياً منطقياً، أى أن يكون انقلابا هادئاً . وموعدنا يوم ١٤ مايو . . ■